مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٨

تشرين الاول ـ ٢٠٢٤

صدر العدد بالتعاون مع

جامعة المشرق

العراق بغداد . طريق المطار الدولي

CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المسؤولية الجنائية عن غسل الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات

الباحثة سحر كريم محمد السعودي
المشرف الدكتورة جنان فايز الخوري
الجامعة الإسلامية لبنان/كلية القانون

المقدمة

في ظل العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت جرائم غسيل الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية عالميًا، حيث تُعد تجارة المخدرات مصدرًا رئيسيًا للعائدات غير القانونية، حيث يعتمد المجرمون على عمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر تلك الأموال وتسهيل دمجها في النظام المالي المشروع، ولهذا، تبرز الحاجة الملحة إلى فهم وتحديد المسؤولية الجنائية المتعلقة بغسيل الأموال المتأتي من هذه الأنشطة غير المشروعة، وتتميز عمليات غسيل الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات بتعقيدها الكبير، إذ تشمل مجموعة من الإجراءات المتشابكة التي تهدف إلى إخفاء وتحويل الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية. ويستدعي هذا التحدي العمل على تعزيز كفاءة الأنظمة القانونية في تعقب ومعاقبة الجناة، ومعالجة الثغرات القانونية والإجرائية التي قد تعرقل تحقيق العدالة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أبعاد المسؤولية الجنائية المرتبطة بغسيل الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات، من خلال تحليل كيفية تحديد المسؤولية القانونية للأفراد والمؤسسات المتورطة في هذه الجرائم، كما تسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول تطبيق التشريعات الوطنية والدولية في هذا المجال، وتحديد الثغرات القانونية التي قد تؤثر على فعالية مكافحة غسيل الأموال، وستقدم هذه الدراسة توصيات تهدف إلى تعزيز فعالية الأنظمة القانونية في مواجهة هذا التحدي. إن فهم المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال يسهم في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة، ويقدم رؤى تساعد في تحسين الاستراتيجيات القانونية والإجرائية في هذا المجال الحيوي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التحديات التي تواجه تحديد المسؤولية الجنائية في حالات غسيل الأموال المرتبطة بجرائم المخدرات، بالإضافة إلى كيفية تعزيز فعالية الأنظمة القانونية في ملاحقة ومعاقبة المتورطين، ومن أبرز هذه التحديات صعوبة إثبات العلاقة بين الأموال غير المشروعة والأفراد المتورطين، نظراً لتعقيد عمليات غسيل الأموال، كما تواجه الجهات المختصة صعوبات في جمع الأدلة بسبب التلاعب في سجلات المعاملات المالية، علاوة على ذلك، تواجه التشريعات الوطنية والدولية مشكلات في التنفيذ ناتجة عن نقص الموارد وضعف التنظيم، وتتضمن التحديات القانونية والإجرائية مسائل تتعلق بتقديم القضايا أمام القضاء، وتعزيز فعالية القوانين في مكافحة هذه الجرائم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات المتعلقة بتحديد المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتج عن جرائم المخدرات وتقديم توصيات لتحسين فعالية الأنظمة القانونية في ملاحقة ومعاقبة الجناة.

خطة البحث

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الفصل الأول: الإطار النظري لجريمة غسل الأموال وجرائم المخدرات
المبحث الأول: تعريف جريمة غسيل الأموال وخصائصها
المطلب الأول: تعريف جريمة غسيل الأموال
المطلب الثاني: خصائص جريمة غسيل الأموال
المبحث الثاني: تعريف جرائم المخدرات وعلاقتها بغسيل الأموال
المطلب الأول: تعريف جرائم المخدرات
المطلب الثاني: أنواع الجرائم المرتبطة بالمخدرات
المطلب الثالث: العلاقة بين تجارة المخدرات وغسيل الأموال
الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية عن غسل الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات
المبحث الأول: مدلول المسئولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات
المطلب الأول: طبيعة المسئولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات
المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

الفصل الأول

الإطار النظري لجريمة غسل الأموال وجرائم المخدرات

المبحث الأول

تعريف جريمة غسل الأموال وخصائصها

المطلب الأول

تعريف جريمة غسيل الأموال

تُعتبر جريمة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد استقرار الاقتصاد والمجتمعات، فهي تقوم بعملية تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة مثل تجارة المخدرات أو الفساد أو التهرب الضريبي إلى أموال تظهر على أنها شرعية وقانونية، فتهدف هذه العمليات إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال وتضليل السلطات المالية، وتتم عملية غسيل الأموال عبر عدة مراحل تبدأ بوضع الأموال غير المشروعة في النظام المالي ثم تحويلها وتوزيعها بطرق معقدة ومختلفة لإخفاء أي ارتباط بالجريمة الأصلية، وأخيراً تعاد الأموال إلى النظام المالي بصور قانونية كاستثمارات أو شراء أصول، وتؤدي هذه الجريمة إلى تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصادات، حيث تقوض النزاهة المالية وتسهم في تمويل الجرائم المنظمة بالإضافة إلى الإضرار بسمعة المؤسسات المالية والدول المشاركة في هذه الأنشطة، ولكل جريمة لابد لها من تعريف لكي تكون أكثر وضوحاً، لذا سأقوم بتعريف جريمة غسيل الأموال.

تعريف جريمة غسيل الأموال: وردت تعريفات عديدة لهذه الجريمة على المستوى الدولي والإقليمي ولأن المجال لا يسعنا لذكر جميع هذه التعريفات، لذا سأذكر بعضها.

تعريف اتفاقية فينا: عرفت اتفاقية فينا جريمة غسيل الأموال على أنها أية أموال مستمدة أو حصل عليها بطريق مباشر أو غير مباشر نتيجة ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية[1].

وتنص الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية علي: يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في اطار قانونه الداخلي في حال ارتكابها عمداً:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١) انتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية أو صنعها أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها أو عرضها للبيع أو توزيعها أو بيعها أو تسليمها بأي وجه كان أو السمسرة فيها أو إرسالها أو ارسالها بطريق العبور أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ م أو اتفاقية سنة ١٩٦١ م بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ م.

٢) زراعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب لغرض انتاج المخدرات خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ م أو اتفاقية سنة ١٩٦١ م بصيغتها المعدلة.

٣) حيازة أو شراء أية مخدرات أو مؤثرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط من الأنشطة المذكورة في البند ١ أعلاه.

٤) صنع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني مع العلم بأنها ستستخدم في أو من أجل زراعة أو انتاج أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع.

٥) تنظيم أو ادارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة في البنود ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أعلاه.

ويؤخذ على هذا التعريف بأنه مفتقر إلى التفصيل وهذا يؤدي إلى الغموض بشأن ما إذا كان هناك جرائم جديدة غير مدرجة في الفقرة المشار إليها قد تندرج تحت تعريف غسيل الأموال، ويؤخذ عليه أيضاً بأنه مقتصر على الإشارة إلى الأموال فقط في حين أن غسيل الأموال يمكن أن يتضمن تحويل أو إخفاء أصول أخري مثل: الممتلكات أو الأصول الرقمية.

تعريف فريق العمل المالي الدولي (المجموعة الدولية للعمل الدولي) لجريمة غسيل الأموال: تعرف جريمة غسيل الأموال بأنها تحويل الممتلكات مع العلم بأن مصدرها جريمة بهدف إلغاء أو إخفاء الأصل غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص مشترك في ارتكاب تلك الجريمة لتجنب العواقب القانونية لأعماله وإلغاء أو إخفاء الطبيعة الحقيقية ومصدر ومكان وحركة وحقوق أو ملكية الممتلكات مع العلم أن مصدرها جريمة وامتلاك أو استخدام ممتلكات مع العلم أن مصدرها جريمة أو من شخص ساهم في ارتكابها[٢].

وهذا التعريف يغطي جوانب عديدة لجريمة غسيل الأموال بما في ذلك تحويل الممتلكات وإخفاء الأصل غير المشروع، ووضح أيضاً أن الهدف من هذه الجريمة هو تجنب العواقب القانونية أو إخفاء المصدر غير المشروع، ويؤخذ عليه بأنه تعريف غير مباشر ومعقد وبالتالي يصعب فهمه، وأيضاً تكراره لبعض العبارات، وأيضاً يؤخذ على هذا التعريف بأنه يركز على الأفعال والآثار القانونية دون تقديم سياق حول كيفية تفاعل هذه الأفعال مع القوانين والمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال.

تعريف المشرع المصري لجريمة غسيل الأموال: عرف المشرع المصري جريمة غسيل الأموال على أنها كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال وحيازتها أو التصرف بها أو إدارتها أو خفضها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢)[٣] متي كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال[٤].

وهذا التعريف يغطي مجموعة كبيرة من الأفعال المرتبطة بغسيل الأموال مثل الاكتساب والحيازة وبالتالي يعكس تنوع الطرق التي يمكن أن تستخدم في غسيل الأموال ووضح هذا التعريف الأهداف وراء السلوكيات المرتبطة بغسيل الأموال مثل إخفاء المال أو تغيير حقيقته، ويربط هذا التعريف بين جريمة غسيل الأموال

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والجريمة الأصلية التي تم الحصول منها على المال، ويؤخذ على هذا التعريف تعقيده وتكراره لبعض الأفكار، واقتصاره على الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢).

تعريف المشرع الإيطالي لجريمة غسيل الأموال: عرف المشرع الإيطالي جريمة غسيل الأموال على أنها استبدال أية نقود أو سلع أو أي أموال أخري مستمدة من أي نوع من الجرائم العمدية أو إخفاء مصدر هذه الأموال من الجرائم المستمدة منها[٥].

من خلال التعاريف السابقة تري الباحثة أنه يمكن تعريف جريمة غسيل الأموال على أنها: عملية تحويل أو نقل الأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية كتجارة المخدرات أو التهرب الضريبي إلى أموال تبدو قانونية ومشروعة، وتهدف هذه العملية إلى إخفاء المصدر غير القانوني للأموال بحيث يصعب تعقبها وربطها بالجرائم الأصلية، وتتضمن عملية غسيل الأموال ثلاث مراحل رئيسية:

١. **الإيداع:** يتم إدخال الأموال غير القانونية في النظام المالي عبر طرق مثل الودائع البنكية أو شراء الأصول.
٢. **التمويه:** يتم تحويل الأموال عبر سلسلة من المعاملات المالية المعقدة لإخفاء مصدرها.
٣. **الإدماج:** يتم دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد المشروع، مما يجعل من الصعب التعرف عليها كمتحصلة من أنشطة غير قانونية.

المطلب الثاني

خصائص جريمة غسيل الأموال

تتميز جريمة غسيل الأموال بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الجرائم، وهذه الخصائص تجعل غسيل الأموال جريمة خطيرة ومعقدة تتطلب جهوداً كبيرة لمكافحتها على المستويين المحلي والدولي ومن هذه الخصائص:

- **جريمة عالمية:** تتميز جريمة غسل الأموال باتساع نطاقها بحيث تتجاوز حدود الدولة الواحدة، مما يلحق الضرر بالاقتصاد القومي، فالجريمة الأصلية التي تُنتج الأموال غير المشروعة، والتي تمثل العنصر الأساسي لجريمة غسل الأموال، قد تُرتكب في دولة معينة، بعدها، يتم إيداع الأموال وعائداتها في مصارف دولة أخرى، لتعود تلك الأموال بعد غسلها للاستثمار في بلد ثالث[٦].
- **جريمة تبعية:** جريمة غسيل الأموال لا تحدث بمفردها، بل ترتبط بجريمة سابقة نتجت عنها الأموال غير المشروعة، مثل الإتجار بالمخدرات، وتأتي عملية غسيل الأموال كوسيلة لتنظيف تلك الأموال من مصدرها غير المشروع لتبدو وكأنها أموال مشروعة.
- **جريمة اقتصادية:** والجريمة الاقتصادية هي الجريمة التي تمثل اعتداء على السياسة الاقتصادية [٧]، فتوصف الجريمة بأنها اقتصادية إذا كان محل الاعتداء فيها يتمثل في الأموال أو الموارد الاقتصادية[٨]، وذهب بعض فقهاء القانون الجنائي إلى ربط مفهوم الجريمة الاقتصادية بقانون العقوبات الاقتصادي وجعل أحدهما مرادفاً للآخر[٩].
- **جريمة منظمة:** لا يختلف اثنان بأن جريمة غسيل الأموال تعتبر من الجرائم المنظمة، وفي الجريمة المنظمة نكون بالطبع أمام حالة تعدد في الجناة الذين أسهموا في تحقيق عناصر الجريمة معاً، بحيث تصبح النتيجة الجرمية هنا ثمرة لتضافر جهود هؤلاء الأشخاص الذين مارس كل منهم وبإرادته الحرة المطلقة جزء من مجموع العناصر المكونة للركن المادي للجريمة مع توفر الإرادة الجرمية في نفسه لتحقيق النتيجة المتوخاة من هذه الأفعال المادية [١٠]، وعلى أساس ذلك لابد من توافر شرطين أساسيين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وذلك من أجل أن نطلق وصف الجريمة المنظمة على أي حدث وهذا الشرطين هما: تعدد المشتركين في الجريمة ودوافع الجريمة.

- **جريمة ترتكب عبر الإنترنت:** تتميز جريمة غسل الأموال عبر الإنترنت في سهولة ارتكابها، وسهولة إخفاء معالمها وصعوبة تتبع مرتكبيها نظراً لاستخدام الوسائل ذات الطابع التقني، وحرفية ارتكاب جريمة غسل الأموال عبر الإنترنت يتطلب قدراً كبيراً من الذكاء والمعرفة من جانب مرتكبيها[١١]، تُشكل هذه الجريمة تهديدًا للأمن القومي والسيادة الوطنية، وتؤدي إلى فقدان الثقة في التكنولوجيا الحديثة، كما تهدد إبداع العقل البشري. لذا، فإن فهم طبيعة جرائم غسل الأموال عبر الإنترنت، بالإضافة إلى خصائصها ومخاطرها وحجم الخسائر الناجمة عنها، فضلاً عن سمات مرتكبيها ودوافعهم، يعد أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على سلامة التعامل مع هذه الظاهرة وتحديد نطاق مخاطرها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية[١٢].

المبحث الثاني

تعريف جرائم المخدرات وعلاقتها بغسل الأموال

تُعد جرائم المخدرات من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تتعلق بإنتاج وتوزيع وتعاطي المواد المخدرة التي تؤثر سلباً على الصحة العامة وتؤدي إلى تفشي العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. تتمثل خطورة هذه الجرائم ليس فقط في تأثيرها المباشر على الأفراد الذين يتعاطون المواد المخدرة، بل أيضاً في الأنشطة الإجرامية الأخرى التي ترتبط بها، مثل غسيل الأموال، ويتجلى الترابط بين جرائم المخدرات وغسيل الأموال في عدة صور، منها الاستثمار في العقارات أو الشركات القانونية التي تستخدم كغطاء لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال. وبالتالي، تصبح مكافحة جرائم المخدرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمكافحة غسيل الأموال، إذ أن القضاء على أحدهما يساعد في تقويض الآخر.

المطلب الأول

تعريف جرائم المخدرات

جرائم المخدرات تُعرّف بأنها الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالإنتاج، والتوزيع، والاتجار، والحيازة، والتعاطي غير المشروع للمواد المخدرة. وتعتبر هذه الجرائم من أكثر أنواع الجرائم انتشارًا في العالم، ولها آثار سلبية واسعة على الأفراد والمجتمعات. يمكن تقسيم تعريف جرائم المخدرات إلى عدة جوانب رئيسية:

الإنتاج والتصنيع: تتعلق جرائم المخدرات بإنتاج وتصنيع المواد المخدرة، بما في ذلك زراعة النباتات المخدرة (مثل القنب، والكوكا) وإنتاج المواد الكيميائية التي تستخدم في تصنيع المخدرات الاصطناعية. يعتبر إنتاج هذه المواد جريمة تستوجب العقوبات في معظم الأنظمة القانونية[١٣].

الاتجار والتوزيع: تتضمن جرائم المخدرات أنشطة الاتجار، والتي تشمل بيع وتوزيع المواد المخدرة بطريقة غير قانونية. الاتجار بالمخدرات يعتبر من أخطر أنواع الجرائم، حيث يتضمن شبكات معقدة من المتاجرين والوسطاء الذين يعملون عبر الحدود[١٤].

الحيازة: الحيازة غير القانونية للمواد المخدرة، سواء للاستخدام الشخصي أو بغرض التوزيع، تُعتبر جريمة. تختلف القوانين من دولة لأخرى في تحديد الكميات المسموح بها، ولكن في معظم الحالات، تعتبر حيازة أي كمية من المخدرات المحظورة جريمة[١٥].

تعاطي المخدرات: تعاطي المخدرات يشير إلى استخدام الأفراد للمخدرات بطرق غير قانونية. هذا الاستخدام يمكن أن يكون له آثار صحية واجتماعية خطيرة، مما يجعل التعاطي جريمة في العديد من الأنظمة القانونية[١٦].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الآثار الاجتماعية والاقتصادية: جرائم المخدرات تؤثر سلبًا على المجتمع من خلال زيادة معدلات الجريمة، والفساد، وتقويض الأمن الاجتماعي. هذه الآثار تؤثر على الاقتصاد أيضًا، حيث تتطلب تكاليف إضافية للوقاية والعلاج والإنفاذ القانوني[١٧].

يمكن القول إن جرائم المخدرات تمثل تهديدًا خطيرًا على الأفراد والمجتمعات، ولذا يجب تكثيف الجهود لمكافحتها على كافة المستويات.

المطلب الثاني

أنواع الجرائم المرتبطة بالمخدرات

تشمل الجرائم المرتبطة بالمخدرات أنواعاً متعددة تتعلق بإنتاج وتوزيع وحيازة المواد المخدرة، كل نوع من هذه الجرائم له طبيعة خاصة ويتضمن جوانب قانونية مميزة. فيما يلي أبرز أنواع الجرائم المرتبطة بالمخدرات:

- **جريمة زراعة المخدرات:** تشمل هذه الجريمة زراعة النباتات التي تستخرج منها المواد المخدرة مثل القنب أو الكوكا.، ويعتبر فعل الزراعة ذاته جريمة حتى وإن لم يكن بهدف البيع أو الترويج، وتتعامل العديد من التشريعات مع زراعة النباتات المخدرة كجريمة خطيرة تستوجب العقوبة الرادعة[١٨].
- **جريمة تصنيع المخدرات:** تتعلق هذه الجريمة بتحويل المواد الأولية إلى مخدرات من خلال عمليات كيميائية، سواءً كان ذلك في مصانع سرية أو بطرق تقليدية، ويعتبر التصنيع من الجرائم التي تستهدفها قوانين مكافحة المخدرات بصرامة، نظراً لآثارها الواسعة على انتشار المواد المخدرة في السوق[١٩].
- **جريمة الاتجار بالمخدرات:** تُعد جريمة الاتجار بالمخدرات من أكثر الجرائم انتشاراً، وتتعلق ببيع وتوزيع المواد المخدرة، وتختلف العقوبات المفروضة على هذه الجريمة بناءً على حجم الكمية المتداولة، وطبيعة النشاط، ودور المتهم في شبكة الاتجار[٢٠].
- **جريمة تهريب المخدرات:** تتعلق هذه الجريمة بنقل المخدرات عبر الحدود الوطنية بطرق غير مشروعة، سواءً عن طريق البر أو البحر أو الجو، ويُنظر إلى هذه الجريمة باعتبارها جريمة دولية تتطلب التعاون بين الدول لمكافحتها[٢١].
- **جريمة حيازة المخدرات:** تتمثل هذه الجريمة في حيازة المواد المخدرة سواءً كان ذلك للاستخدام الشخصي أو بغرض التوزيع، وتختلف العقوبات المترتبة على هذه الجريمة وفقاً للكمية ونية الحيازة، سواء كان الغرض الاتجار أو التعاطي الشخصي[٢٢].
- **جريمة ترويج المخدرات:** تشمل هذه الجريمة تسهيل بيع المخدرات أو توزيعها أو الترويج لها بأي شكل من الأشكال. الترويج يمكن أن يكون عبر شبكات محلية أو دولية، وغالباً ما يتطلب تعاوناً بين عدة جهات لضبط الشبكات التي تقوم بالترويج[٢٣].

هذه الأنواع تمثل أهم الجرائم المرتبطة بالمخدرات، وكل منها يخضع لتشريعات قانونية صارمة بسبب تأثيراتها السلبية الكبيرة على المجتمع والاقتصاد.

المطلب الثالث

العلاقة بين تجارة المخدرات وغسل الأموال

تجارة المخدرات وغسيل الأموال مرتبطان بشكل وثيق حيث أن تجارة المخدرات تُعد واحدة من أكبر مصادر الدخل غير المشروع عالميًا، مما يستدعي الحاجة إلى غسيل الأموال لإخفاء أصول تلك الأرباح الغير مشروعة وجعلها تبدو قانونية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- تجارة المخدرات كمصدر للتمويل غير المشروع: تجارة المخدرات تنتج كميات كبيرة من الأموال غير القانونية التي يجب "تنظيفها" لتصبح قابلة للاستخدام في الاقتصاد القانوني. الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات عادة ما تكون نقدية، مما يسهل عملية غسيل الأموال، حيث يحاول المتاجرون تحويل هذه الأموال إلى أصول قانونية دون أن يتم الكشف عن المصدر الأصلي، ويتم ذلك عبر قنوات مختلفة، منها استخدام الأعمال التجارية القانونية كواجهات لغسيل الأموال[٢٤].
- . استخدام غسيل الأموال لإخفاء الأرباح الغير قانونية: غسيل الأموال هو عملية إخفاء الأصل الإجرامي للأرباح الناتجة عن الأنشطة غير القانونية مثل تجارة المخدرات، فالمجرمون يعتمدون على استراتيجيات غسيل الأموال لإدخال الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية في النظام المالي دون أن تُكشف، وأحد الأساليب الأكثر شيوعًا هو تقسيم الأموال الكبيرة إلى أجزاء أصغر وإيداعها في حسابات بنكية متعددة، أو استثمارها في عقارات أو تجارة مشروعة[٢٥].
- التأثير المشترك لتجارة المخدرات وغسيل الأموال على الاقتصاد والمجتمع: تجارة المخدرات وغسيل الأموال يساهمان في تحطيم الاقتصاد الوطني وتشويه الأسواق المالية، حيث يتم استثمار الأموال المغسولة في مشاريع غير مشروعة أو في الاقتصاد الظاهري مما يؤدي إلى زيادة التضخم وتشويه الأسعار في الأسواق المحلية، إلى جانب ذلك، غسيل الأموال يُستخدم لتمويل أنشطة إجرامية أخرى مثل الإرهاب والتهريب[٢٦].

هذا الربط بين تجارة المخدرات وغسيل الأموال يبرز أهمية مكافحة غسيل الأموال كجزء من الجهود الدولية والمحلية للحد من تجارة المخدرات والسيطرة على تدفق الأموال غير المشروعة في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني

المسؤولية الجنائية عن غسل الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات

المبحث الأول

مدلول المسئولية الجنائية عن غسل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات

المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات تتعلق بمحاسبة الأفراد والمنظمات المتورطة في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، وتحويلها إلى أموال تبدو قانونية، المسؤولية الجنائية هنا تشمل الأفعال المجرمة المتعلقة بغسيل الأموال والعقوبات التي تُفرض على مرتكبي هذه الجرائم.

المسؤولية الجنائية الشخصية: المسؤولية الجنائية في جريمة غسيل الأموال ترتبط بشكل مباشر بالشخص الذي يرتكب الفعل الجرمي أو يسهل ارتكابه. الشخص الذي يعلم أن الأموال المتداولة تأتي من تجارة المخدرات ويقوم بعملية غسيلها، يتحمل المسؤولية الكاملة عن الفعل. المسؤولية قد تمتد لتشمل كل شخص يتعاون أو يساعد في التستر على مصدر الأموال أو تقديم الدعم اللوجستي لعمليات غسيل الأموال[٢٧].

المسؤولية الجنائية للمؤسسات: لا تقتصر المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات على الأفراد فقط، بل تشمل أيضًا المؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتورط في عمليات غسيل الأموال سواء بتقديم التسهيلات المالية أو عدم الإبلاغ عن أنشطة مشبوهة. في العديد من القوانين، يمكن أن تواجه الشركات عقوبات جنائية إذا ثبت تورطها أو تقاعسها عن الالتزام بالأنظمة الخاصة بمكافحة غسيل الأموال[٢٨].

المسؤولية الجنائية المشتركة: في بعض الحالات، تكون المسؤولية الجنائية مشتركة بين عدة أطراف مثل الممولين، الوسطاء، والمتعاملين مع الأموال المغسولة. في القانون الجنائي، يتم محاسبة كل من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تورط في عملية غسيل الأموال، سواء أكان ذلك من خلال تقديم النصائح القانونية، أو تسهيل العمليات البنكية، أو استخدام الأموال المغسولة في الأنشطة التجارية. كل فرد يتورط بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه العمليات يُحاسب جنائيًا وفقًا لمشاركته[٢٩].

العقوبات المفروضة على مرتكبي جريمة غسيل الأموال: العقوبات الجنائية المفروضة على مرتكبي جرائم غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات تتفاوت من بلد إلى آخر، لكنها غالبًا ما تشمل السجن لفترات طويلة، مصادرة الأصول والأموال، والغرامات المالية الضخمة. العقوبات تهدف إلى ردع الأفراد والمؤسسات عن الانخراط في هذا النوع من الجرائم، وتعزز الالتزام بالقوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال[٣٠].

لكي يتحقق المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال، يجب إثبات العلم والنية الجنائية لدى الشخص المتهم. يجب أن يكون الشخص على علم بأن الأموال التي يتعامل معها متحصلة من نشاط غير مشروع، كالاتجار بالمخدرات. هذا يعني أنه لا يمكن فرض المسؤولية الجنائية دون إثبات النية الإجرامية والقصد من إخفاء المصدر غير القانوني للأموال[٣١].

المطلب الأول

طبيعة المسئولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات

طبيعة المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات تتعلق بكيفية تحديد المسؤولية القانونية للأفراد والكيانات المتورطة في عمليات غسل الأموال. هذه المسؤولية تشمل عدة جوانب قانونية وعملية. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول طبيعة هذه المسؤولية:

الطبيعة الجنائية للجرائم: غسيل الأموال يُعتبر جريمة مستقلة تُجرّمها القوانين الوطنية والدولية، ويتطلب إثبات وجود فعل إجرامي يتمثل في إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات. يندرج تحت هذه الجرائم عدة أفعال مثل تحويل الأموال، إيداعها في المصارف، أو الاستثمار بها في مشاريع مشروعة مع العلم بأنها مكتسبة بطرق غير قانونية[٣٢].

تعدد الأفعال الإجرامية: تتضمن المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات مجموعة من الأفعال المجرّمة. يمكن أن تشمل هذه الأفعال: حيازة الأموال، التعامل بها، أو إخفاء مصدرها. لذلك، فإن طبيعة المسؤولية الجنائية تشمل مسؤولية فردية وجماعية، حيث يمكن محاسبة كل شخص متورط بشكل مباشر أو غير مباشر[٣٣].

المسؤولية الموضوعية والنية الجنائية: تعتبر المسؤولية الجنائية في حالات غسيل الأموال ذات طبيعة موضوعية، حيث يمكن أن تُفرض العقوبة حتى في حال عدم وجود نية جنائية واضحة إذا أثبتت المحكمة وجود أفعال إجرامية تتعلق بغسيل الأموال. ولكن في حالات أخرى، قد يتطلب إثبات النية الجنائية لإدانة المتهم، مما يضيف بعدًا إضافيًا لتعريف المسؤولية الجنائية[٣٤].

التطبيقات الدولية: تتأثر طبيعة المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات بالقوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الدول. مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، التي تُلزم الدول بوضع تشريعات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال. تتيح هذه الاتفاقيات للدول اتخاذ إجراءات قانونية ضد الأفراد المتورطين في هذا النوع من الجرائم[٣٥].

الآثار القانونية والاجتماعية: طبيعة المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال تمتد لتشمل الآثار القانونية والاجتماعية على الأفراد والمجتمعات. يُؤدي غسيل الأموال إلى تفشي الفساد وزيادة معدلات الجريمة، مما

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ينعكس سلبًا على النظام القانوني والاجتماعي. كما أن العقوبات المفروضة على هذه الجرائم تهدف إلى تعزيز النظام القانوني والحفاظ على الأمن الاقتصادي والاجتماعي[٣٦].

المبحث الثاني

الآثار المترتبة عن غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية والسياسية

الفرع الأول

الآثار الاقتصادية

تترك جرائم غسيل الأموال وراءها عدد من النتائج السلبية على المستوى الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى ظهور أثر سلبي على الاقتصاد الوطني الخاص بكب دولة، وبالتالي تراجع التنمية الاقتصادية، ومن هذه الآثار ما يلي:

١) **الاستقرار الاقتصادي:** حيث أن من المحتمل أن تدخل الأموال غير المشروعة في النظام المالي بطريقة سلبية تؤدي إلى تضخم الأسعار وتسبب عدم الاستقرار، وأيضاً التقلب في الأسواق المالية، وعرقلة استقرار الاقتصاد الوطني[٣٧].

٢) **زيادة التدفق النقدي نحو الاستهلاك:** من المعروف أن من لم يبذل جهد في الحصول على المال يكون من السهل عليه بذله وعدم تقدير قيمته، وهذا ما يحدث بالفعل في هذه الجريمة حيث أن الأشخاص الذين يحصلون على دخل منها دون جهد كبير لا يقدرون قيمة المال كما ينبغي، ولا يراعون المنفعة الحدية للنقود مقارنة بالمنفعة الحدية للسلع والخدمات المتاحة في السوق، ويؤدي عدم الترشيد في استهلاكهم إلى تبذير المال، مما يتسبب في زيادة الأسعار وظهور موجات تضخمية، مصحوبة بتدهور القوة الشرائية للنقود[٣٨].

٣) **التأثير على القطاع المصرفي:** يمكن أن يؤدي غسيل الأموال إلى تضرر سمعة المؤسسات المالية وزيادة المخاطر النظامية، وهذا قد يسبب صعوبات للبنوك في جذب الاستثمارات الشرعية بسبب الشكوك المحيطة بالأموال المشبوهة، مما يؤثر سلبًا على قدرتها في تقديم خدمات مالية فعّالة[٣٩].

٤) **انهيار البورصات:** تؤدي عمليات غسل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية، إذ يُستخدم شراء الأوراق المالية ليس كاستثمار، بل لإتمام مرحلة محددة من غسل الأموال، وبعد ذلك، يتم بيع هذه الأوراق المالية بشكل مفاجئ، مما يتسبب في انخفاض حاد في أسعارها بشكل عام، مما يؤدي إلى انهيار البورصة بشكل مأساوي[٤٠].

٥) **التأثير على الاستثمارات الأجنبية:** تدفق الأموال غير المشروعة يمكن أن يوتر المناخ الاستثماري في الدول المستقبلة، مما يقلل من جاذبية الأسواق المالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي، وهذا يؤدي إلى تراجع في الاستثمارات المشروعة وتدهور بيئة العمل[٤١].

الفرع الثاني

الآثار السياسية

غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات له آثار سياسية خطيرة تؤثر على استقرار الدول والحكومات، خاصة في البلدان التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية أو القانونية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١) التأثير على الاستقرار السياسي: غسيل الأموال الناتج عن تجارة المخدرات يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدول التي تُعد نقطة ارتكاز لتهريب المخدرات. الأموال الكبيرة التي تُغسل من خلال المؤسسات والشركات يمكن أن تُستخدم لتمويل جماعات سياسية أو ميليشيات مسلحة، مما يزيد من الفساد ويهدد شرعية الحكومات القائمة. هذا النوع من الأنشطة قد يؤدي إلى انتشار عدم الثقة في مؤسسات الدولة ويُضعف من قدرتها على فرض القانون[٤٢].

٢) إضعاف المؤسسات الديمقراطية: غسيل الأموال الناتج عن المخدرات يمكن أن يؤثر بشكل كبير على المؤسسات الديمقراطية في الدولة. عندما تتمكن الجماعات الإجرامية من التسلل إلى العملية السياسية من خلال تمويل الحملات الانتخابية أو رشوة المسؤولين الحكوميين، فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف النزاهة والشفافية في العمليات السياسية. يصبح من الصعب على الحكومات تنفيذ سياسات فعّالة لمكافحة الجريمة والفساد، وهو ما يؤثر سلبًا على عملية اتخاذ القرار السياسي[٤٣].

٣) زيادة الفساد الحكومي: غسيل الأموال الناتج عن تجارة المخدرات يعزز من مستويات الفساد في الحكومات، حيث أن المتورطين في تلك العمليات غير القانونية يسعون إلى حماية مصالحهم من خلال رشوة المسؤولين أو تهديدهم. هذا يؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومات على إنفاذ القوانين وإدارة الشؤون العامة بكفاءة. الفساد يصبح أمرًا معتادًا في بعض الدول، مما يؤدي إلى ضعف النظام القضائي والإداري، ويجعل من الصعب مكافحة الجريمة المنظمة[٤٤].

٤) التأثير على العلاقات الدولية: غسيل الأموال المرتبط بتجارة المخدرات يمكن أن يؤدي إلى توترات دبلوماسية بين الدول، خاصة إذا كانت الدول المتأثرة تتهم بعضها البعض بعدم القيام بما يكفي لمكافحة هذه الأنشطة. كما أن تدفقات الأموال غير المشروعة عبر الحدود قد تُستخدم لتمويل أنشطة إرهابية أو زعزعة الاستقرار في دول الجوار. هذا يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية أو اتخاذ إجراءات قانونية دولية ضد الحكومات المتورطة أو المتساهلة مع تلك الأنشطة[٤٥].

غسيل الأموال الناتج عن الاتجار بالمخدرات ليس مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو تهديد سياسي حقيقي يمكن أن يضعف هياكل الدولة ويدمر النظام الديمقراطي ويزيد من الفساد والاضطرابات السياسية.

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية

- **زيادة الجرائم والعنف:** فالأموال التي تم غسلها نتيجة الاتجار بالمخدرات، تدعم العصابات الإجرامية على تمويل جرائم أكثر كالعنف والاتجار بالبشر، وهذا يؤدي إلى زيادة حالات العنف في المجتمعات المتأثرة بهذه العمليات الإجرامية[٤٦].
- **تعميق الفجوة الاجتماعية:** تساهم عمليات غسيل الأموال في تزايد الفجوة الاجتماعية بين الطبقات الغنية والفقيرة، حيث يستغل الأفراد المشاركون في هذه الأنشطة الأموال المغسولة لزيادة ثرواتهم وتعزيزها، وفي المقابل تعرض الاقتصاد لأضرار سلبية، مما يؤدي إلى اتساع التفاوت الاجتماعي[٤٧].
- **ضعف القيم الأخلاقية:** فجريمة غسيل الأموال تؤثر على أخلاقيات أفراد المجتمع، حيث يصبح الربح بطرق غير مشروعة سلوكاً مقبولاً لدي البعض، وانتشار ظاهرة الثراء السريع بدون مجهود فعلي، وهذا بالتالي يؤثر على قيم العمل والنزاهة سلباً[٤٨].
- **تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات:** فشل الحكومات في مكافحة غسيل الأموال يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة المالية والقضائية. يشعر الأفراد بأن العدالة ليست متاحة للجميع، وأن الفساد والإجرام المالي مستشريان بشكل لا يمكن السيطرة عليه.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- **انتشار البطالة والتضخم:** حيث أن الأموال المغسولة قد تؤدي إلى استثمارات غير منتجة أو غير مستدامة، مما يساهم في خلق فرص عمل وهمية أو مؤقتة، وفي النهاية يؤدي ذلك إلى زيادة البطالة. كذلك، تؤدي الأموال المغسولة إلى تضخم في بعض القطاعات، مما يزيد من تكلفة المعيشة ويضر بالطبقات المتوسطة والفقيرة[٤٩].
- **إضعاف الاستقرار الاجتماعي:** حيث يؤدي انتشار عمليات غسيل الأموال إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي بسبب تفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الفقر، الجريمة، والتهميش الاجتماعي. كما تؤثر هذه العمليات على استقرار الأسر والمجتمعات المحلية، مما يزيد من معدلات الجريمة والتوترات الاجتماعية[٥٠].

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث حول المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات، يتضح أن غسيل الأموال يعد من الجرائم الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول. وتتضاعف خطورة هذه الجريمة عندما ترتبط بجرائم المخدرات، حيث تسهم في تمويل الأنشطة الإجرامية وتعزيز قدرة الشبكات الإجرامية على مواصلة أنشطتها، وتناول البحث القوانين الوطنية والدولية التي تجرم غسيل الأموال، مع التركيز على مدى كفايتها لمكافحة هذه الجريمة في ظل تعقيدات العمليات المالية وتطور أساليب غسل الأموال. كما تم تحليل الأركان القانونية للمسؤولية الجنائية وأهمية التشريعات في مواجهة هذا التهديد، ومن خلال البحث، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير الأطر القانونية وتعزيز التعاون الدولي بين الحكومات والهيئات المختصة لتضييق الخناق على المتورطين في غسيل الأموال. كذلك يجب تعزيز دور المؤسسات المالية وتطوير نظم الامتثال، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم لتكون رادعة وفعالة.

ختامًا، يعتبر التصدي لغسيل الأموال المرتبط بجرائم المخدرات مسؤولية مشتركة بين الحكومات، المؤسسات المالية، والمجتمع الدولي ككل. يجب أن يتم العمل بشكل مستمر على تحسين التشريعات ورفع مستوى الوعي، لضمان حماية المجتمعات من الآثار المدمرة لهذه الجرائم.

التوصيات

- ضرورة تعزيز التعاون الدولي بين الدول لمكافحة جرائم غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، من خلال تبادل المعلومات، وتسهيل تسليم المتهمين، والتعاون في التحقيقات.
- ضرورة تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم غسيل الأموال، وخاصة تلك المرتبطة بجرائم المخدرات، بما يتناسب مع خطورة هذه الجرائم وتأثيرها على المجتمع.
- ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تتبع الأموال غير المشروعة وتطوير الأدوات التي تتيح للسلطات تتبع العمليات المالية المشبوهة بشكل أسرع وأكثر دقة.
- تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية في مكافحة غسيل الأموال من خلال تطبيق نظم الامتثال وتطوير أنظمة مراقبة صارمة لرصد الأنشطة المالية غير المشروعة.
- توجيه توصية بزيادة الوعي والتدريب بين الجهات المعنية مثل القضاء وأجهزة إنفاذ القانون حول الأساليب المتطورة التي يستخدمها المجرمون في عمليات غسيل الأموال، لضمان تطبيق القانون بفعالية.
- التوصية بمراجعة وتحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بغسيل الأموال وجرائم المخدرات لتكون أكثر مرونة في مواجهة التطورات في عالم الجريمة المنظمة.

ISSN–2536–0027

- التأكيد على ضرورة مكافحة الفساد الذي يسهل عمليات غسيل الأموال، إذ أن التعاون بين المسؤولين الفاسدين والجماعات الإجرامية يشكل عقبة كبيرة أمام جهود مكافحة الجرائم المالية.
- توفير حوافز مالية أو قانونية للأفراد والمؤسسات الذين يساهمون في الكشف عن شبكات غسيل الأموال المرتبطة بجرائم المخدرات، مع ضمان الحماية لهم.
- زيادة الدعم المالي واللوجستي لأجهزة التحقيق المالي لضمان القدرة على مواجهة التعقيدات التي تنطوي عليها قضايا غسيل الأموال، والتي تتطلب وقتًا وموارد كبيرة لتحليلها.
- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، خاصة المؤسسات المالية والشركات الكبرى، لتبادل المعلومات والكشف عن التحركات المالية المريبة بشكل أسرع وفعال.
- التوصية بإنشاء محاكم مختصة أو دوائر قضائية خاصة بالنظر في قضايا غسيل الأموال والمخدرات لضمان سرعة البت في القضايا المعقدة وتطبيق العدالة بشكل فعال.
- فرض غرامات مالية أكبر على المؤسسات المالية التي تتغاضى عن عمليات غسيل الأموال أو تشارك فيها بطريقة غير مباشرة.

قائمة المصادر والمراجع

١. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في فينا بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٨٨ م.
٢. كوركيس يوسف دواد، الجريمة المنظمة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٩ م.
٣. قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م.
٤. قانون العقوبات الإيطالي لعام ١٩٧٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٠ م ثم القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٣ م والمتعلقة جميعها بتجريم غسيل الأموال.
٥. د/ أحمد سفر، المصارف وغسيل الأموال، ط١، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م.
٦. د/ محمود محمود مصطفي، الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، ط ٢، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٩٧٩ م.
٧. سحر كريم محمد السعودي، أطروحة دكتوراه بعنوان جريمة غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، الدراسات العليا، ٢٠٢٤ م.
٨. بشير صالح البلبيسي، جرائم غسل الأموال كنمط للجرائم الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة للفترة من ١٢، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢ م، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات.
٩. أ. أروي فايز الفاعوري، أ. إيناس محمد قطيشان، جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٢ م.
١٠. د/ جميل حزام يحيي الفقيه، تعريف جريمة غسل الأموال والطرق الناجحة لمكافحتها في القانون الدولي، جامعة الملكة أروي، ٢٠١٤ م.
١١. د/ عبدالله عبد الكريم عبدالله، جرائم غسل الأموال على شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠ م.
١٢. عبد الفتاح بيومي حجازي، شرح قانون مكافحة المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
١٣. مصطفى محمود، القانون الجنائي الخاص: جرائم المخدرات، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١٤. جمال شوقي، مبادئ قانون العقوبات: الجرائم المتعلقة بالمخدرات، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٠.
١٥. محمد سامي، القانون الدولي الجنائي ومكافحة تهريب المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٦. عبد العزيز محمد، الجرائم المرتبطة بالمخدرات: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
١٧. أسامة نجيب، قانون المخدرات: دراسة قانونية شاملة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١.
١٨. د/ شريف سيد كامل، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ١٩٩٧ م.
١٩. د/ أحمد البخيت، التضخم والبطالة: دراسة في تأثير الجرائم الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، ٢٠٢٢ م.
٢٠. ناصر الشمري، الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي، دار الحكمة للنشر، ٢٠٢٣ م.
٢١. محمد الشافعي، جرائم المخدرات (الإطار القانوني والممارسات) ، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٥ م.
٢٢. أحمد الشريفي، الاتجار بالمخدرات (المخاطر والتحديات)، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٦ م.
٢٣. علي القاضي، حيازة المخدرات (الأبعاد القانونية)، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٤ م.
٢٤. حسين العبد، تعاطي المخدرات (الأسباب والعلاج)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٣ م.
٢٥. ماجد العساف، أثر جرائم المخدرات على المجتمع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٩ م.
٢٦. أحمد عبد الفتاح، غسيل الأموال بين القانون والواقع، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠ م.
٢٧. خالد مصطفى، اقتصاد الجريمة وغسيل الأموال، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨ م.
٢٨. محمود الحناوي، الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٣ م.

---

[١] المادة (٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في فينا بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩ م.

[٢] كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٩ م، ص ٧١.

[٣] حيث تنص المادة (٢) على أن: يحظر غسل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها، وجرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص، والجرائم التي يكون الإرهاب بالتعريف الوارد في المادة (٨٦) من قانون العقوبات أو تمويله من بين أغراضها أو من وسائل تنفيذها، وجرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات والاتجار فيها وصنعها بغير ترخيص، والجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وجرائم سرقة الأموال واغتصابها، وجرائم النصب وخيانة الأمانة، وجرائم التدليس والغش، وجرائم الفجور والدعارة، والجرائم الواقعة على الآثار، والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، والجرائم المنظمة التي يشار إليها في الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها، بشرط أن يكون معاقباً عليها في كلا القانونيين المصري والأجنبي.

[٤] المادة (١) فقرة (ب) من قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م.

[٥] المادة (٦٤٨) من قانون العقوبات الإيطالي لعام ١٩٧٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٠ م ثم القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٣ م والمتعلقة جميعها بتجريم غسيل الأموال.

[٦] د/ أحمد سفر، المصارف وغسيل الأموال، ط١، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م، ص ٢٨، ٢٩.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[٧] د/ محمود محمود مصطفي، الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، ط ٢، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ١٩٧٩ م، ص ١٤.
[٨] سحر كريم محمد السعودي، أطروحة دكتوراه بعنوان جريمة غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، الدراسات العليا، ٢٠٢٤ م، ص ٦٩.
[٩] بشير صالح البلبيسي، جرائم غسل الأموال كنمط للجرائم الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة للفترة من ١٢، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢ م، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات، ص ١٠.
[١٠] أ. أروي فايز الفاعوري، أ. إيناس محمد قطيشان، جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٢ م، ص ٣٢.
[١١] د/ جميل حزام يحيي الفقيه، تعريف جريمة غسل الأموال والطرق الناجحة لمكافحتها في القانون الدولي، جامعة الملكة أروي، ٢٠١٤ م، ص ١٣.
[١٢] د/ عبدالله عبد الكريم عبدالله، جرائم غسل الأموال على شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠ م، ص٢٢.
[١٣] محمد الشافعي، جرائم المخدرات (الإطار القانوني والممارسات) ، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٥ م، ص ٤٥.
[١٤] أحمد الشريفي، الاتجار بالمخدرات (المخاطر والتحديات)، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٦ م، ص ٦٧.
[١٥] على القاضي، حيازة المخدرات (الأبعاد القانونية)، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٤ م، ص ٨٢.
[١٦] حسين العبد، تعاطي المخدرات (الأسباب والعلاج)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٣ م، ص ١٠١.
[١٧] ماجد العساف، أثر جرائم المخدرات على المجتمع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٩ م، ص ٥٥.
[١٨] عبد الفتاح بيومي حجازي، شرح قانون مكافحة المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص. ٩٩.
[١٩] مصطفى محمود، القانون الجنائي الخاص: جرائم المخدرات، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص. ١٨٥.
[٢٠] جمال شوقي، مبادئ قانون العقوبات(الجرائم المتعلقة بالمخدرات)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٢٤٧.
[٢١] محمد سامي، القانون الدولي الجنائي ومكافحة تهريب المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص. ٣١٢.
[٢٢] عبد العزيز محمد، الجرائم المرتبطة بالمخدرات (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص. ١٧٤.
[٢٣] أسامة نجيب، قانون المخدرات: دراسة قانونية شاملة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١، ص. ٢٢١.
[٢٤] أحمد عبد الفتاح، غسيل الأموال بين القانون والواقع، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠ م، ص ١٣٤.
[٢٥] خالد مصطفى، اقتصاد الجريمة وغسيل الأموال، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨ م، ص ٩٧.
[٢٦] محمود الحناوي، الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٣ م، ص٢٢١.
[٢٧] الشريفي، محمد (٢٠١٣). "المسؤولية الجنائية عن غسيل الأموال في القانون الدولي"، عمان: دار الفكر الجامعي، ص ١١٢.
[٢٨] العابد، نور الدين (٢٠١٤). "المسؤولية الجنائية للشركات عن جرائم غسيل الأموال"، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ٨٧.
[٢٩] الهاشمي، كمال (٢٠١٥). "المسؤولية الجنائية المشتركة في جرائم غسيل الأموال"، بيروت: دار الكتب القانونية، ص ٦٩.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثامن الثلاثون – تشرين الاول ٢٠٢٤– ربيع الآخر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[٣٠] سعيد، عمر (٢٠١٢). "العقوبات الجنائية في جرائم غسيل الأموال"، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ١٤٣.
[٣١] منصور، حسين (٢٠١٦). "النية والعلم في جرائم غسيل الأموال"، بيروت: دار الجيل، ص ٩٨.
[٣٢] الشرفي، محمد (٢٠١٧). "المسؤولية الجنائية في جرائم غسيل الأموال"، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ١١٢.
[٣٣] العلي، عادل (٢٠١٤). "جرائم غسيل الأموال: التشريعات والممارسات"، عمان: دار الجيل، ص ٨٩.
[٣٤] السالم، رائد (٢٠١٥). "الجرائم المالية: غسيل الأموال والإرهاب"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص ١٤٥.
[٢] القاضي، حسن (٢٠١٨). "التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال"، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ص ٩٢.
[٣٦] العساف، ماجد (٢٠١٩). "أثر الجرائم المالية على المجتمع"، الكويت: دار القلم، ص ٧٦.
[٣٧] عبد الرحمن، ن (٢٠١٨)، غسيل الأموال وآثاره الاقتصادية على التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، ٣٢ (١)، ٤٥ – ٦٧.
[٣٨] صقر بن هلال المطيري، جريمة غسل الأموال، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٤٧.
[٣٩] الحاج، س. (٢٠٢٠)، أثر غسيل الأموال على النظام المصرفي العربي، مجلة البنوك والتمويل، ٢٩ (٢)، ١٠١ – ١٢٢.
[٤٠] د/ شريف سيد كامل، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ١٩٩٧ م، ص ٤١.
[٤١] عيسي، م. (٢٠١٩). تأثير غسيل الأموال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مجلة الاقتصاد الدولي، ٤٠(٣)، ٧٦-٩٥.
[٤٢] عبد الحليم، سعيد (٢٠١١). الجريمة المنظمة وغسيل الأموال وتأثيرها على الدولة، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ٥٨.
[٤٣] الشافعي، محمد (٢٠٠٩). "تأثيرات غسيل الأموال على العملية السياسية"، بيروت: دار النهضة العربية، ص ١٠٤.
[٤٤] رشيد، خالد (٢٠١٢). "الفساد وغسيل الأموال وتأثيره على الحكومات"، عمان: دار الثقافة للنشر، ص ١٣٢.
[٤٥] القيسي، هاني (٢٠١٥). "العلاقات الدولية في ظل تجارة المخدرات وغسيل الأموال"، بغداد: دار الحكمة، ص ١٧٦.
[٤٦] "أثر غسل الأموال على الاستقرار المالي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣٥، ٢٠٢٣.
[٤٧] "غسل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني"، د. حسين عبد الرزاق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢١.
[٤٨] د/ محمد عليان، الجريمة الاقتصادية وتأثيرها على المجتمعات العربية ، دار الكتب القانونية، ٢٠٢٢ م.
"الثقة العامة وأثر الجريمة المنظمة على المجتمع"، مجلة الدراسات القانونية، العدد ١٩، ٢٠٢٣.
[٤٩] د/أحمد البخيت، التضخم والبطالة: دراسة في تأثير الجرائم الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، ٢٠٢٢ م.
[٥٠] د/ ناصر الشمري، الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي، دار الحكمة للنشر ، ٢٠٢٣ م.